



تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة في بوروندي

أولا - مقدمة

١ - وقع، منذ أن قدمتُ إلى مجلس الأمن في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ تقريري عن الحالة في بوروندي وما يتصل بها (S/2002/1259)، عدد من التطورات الإيجابية في البلد وفي المنطقة.

٢ - ومن أهم تلك التطورات توقيع اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ونقل سلطة رئاسة الدولة سلميا في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، ونشر البعثة الأفريقية في بوروندي، وإنشاء اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار، وتوقيع بروتوكولي بريتوريا المتعلقين باقتسام السلطة في المحالات السياسي والدفاعي والأمني بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (بيير إنكورونزيزا) في ٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وتوقيع وثيقة، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، لتنفيذ وقف إطلاق النار الشامل.

٣ - والغرض من هذا التقرير هو اطلاع مجلس الأمن على تلك التطورات وغيرها من التطورات في بوروندي وما يتصل بها، وعلى دور الأمم المتحدة في دعم عملية السلام في ذلك البلد.

ثانيا - التطورات السياسية

ألف - نقل السلطة

٤ - انتهت، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية التي تبلغ مدتها ثلاثة أعوام. وبعد مشاورات مكثفة مع جميع الجهات السياسية البوروندية الفاعلة، ومع بلدان مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي ومع الطرف الميسر، والقادة الآخرين



المعنيين داخل المجتمع الدولي، قرر الرئيس بيير بويويا التخلي عن منصبه وتسليم السلطة إلى نائبه السيد دوميتيين اندايزي. وأعلن قراره للأمة في ٢٨ آذار/مارس. وفي اليوم نفسه، أبرم حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني، وجبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، اتفاقاً في بريتوريا، يحدد بعض المهام الرئيسية المتعين إنجازها خلال المرحلة الثانية من العملية الانتقالية وإطار التعاون فيما بينهما.

٥ - وقد قبل كل من إعلان الرئيس بويويا والاتفاق بين حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني، وجبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، بالترحيب من جانب الرأي العام. وأعلن جيش بوروندي تأييده لتلك التطورات، وأنه لا يعتزم التدخل في نقل السلطة، وشدد على أن المؤسسة العسكرية تخضع بالكامل لسيطرة الرئيس، فهو القائد الأعلى بصرف النظر عن الانتماءات السياسية.

٦ - وأصدرت ٦ من الأحزاب السياسية الأعضاء في مجموعة الـ ١٠، وهي التحالف البوروندي - الأفريقي للإنقاذ، والتحالف الوطني من أجل القانون والتنمية الاقتصادية، وحزب تصالح الشعب، والتجمع من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحزب العمال المستقل، وحركة الدرع (Inkenzo)، في ٣٠ آذار/مارس بياناً، دعت فيه السكان إلى أن يتقبلوا بهدوء التغيير الذي سيجري في رئاسة الدولة في ١ أيار/مايو. وبالمثل، أصدرت ٦ من الأحزاب السياسية الأعضاء في مجموعة الـ ٧، وهي حزب الشعب، والتجمع من أجل الشعب البوروندي، والحزب الليبرالي، وجبهة التحرير الوطني، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، وحزب تحرير شعب الهوتو، بياناً رحبت فيه بنقل السلطة.

٧ - وبعد ترشيح حزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني ألفونس - ماري كاديغ ليشغل منصب نائب الرئيس الجديد، انتخبه البرلمان. وأدى الرئيس الجديد ونائبه اليمين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، في حضور رؤساء الدول وممثلي البلدان المشاركة في مبادرة السلام الإقليمية، والبلدان والمنظمات الأخرى المشاركة في عملية السلام في بوروندي، ومن بينهم الرئيس السابق نيلسون مانديلا. وتعهد نائب الرئيس كاديغ، بأن يتعاون مع الرئيس اندايزي، على أكمل وجه.

٨ - واختتمت مراسم الاحتفال بخطاب وجهه الرئيس اندايزي إلى الأمة، وتعهد فيه بالامتنال تماماً لاتفاق أروشا، وبأن يكون رئيساً لجميع البورونديين دون تمييز، وأن يعمل جاهداً على إنهاء الحرب وتحسين أحوال البورونديين.

٩ - أما عن ردود فعل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (أغاتون

روازا) وشارل موكازي، وهو قائد فصيل تابع لحزب الاتحاد من أجل التقدم الوطني يعارض اتفاق أروشا، فقد كانت سلبية. حيث يرى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) أن نقل السلطة لا معنى له قبل إبرام اتفاق لوقف إطلاق نار دائم، تعقبه انتخابات نزيهة وحرّة. بيد أن ردود الفعل بوجه عام داخل بوروندي وخارجها، كانت إيجابية.

باء - مفاوضات وقف إطلاق النار

١٠ - بعد توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (جان بوسكو اندياكنغوروكي) وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطني (Allan Moghabarabona) في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بذلت جهود دائمة لتهيئة الظروف لتنفيذ هذين الاتفاقين تنفيذاً فعالاً. وقد نجح مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وممثلون آخرون للمجتمع الدولي في بوجومبورا، بدعم من اللجنة الأوروبية، في تعبئة الموارد اللازمة للمساعدة على تسوية المسألة العاجلة والحساسة المتصلة بتسليم الأغذية لمقاتلي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) قبل عملية تجميع القوات. وبفضل تلك المبادرة، التزمت الأطراف المتحاربة، في غياب أي آلية للمراقبة أو التحقق، بالهدنة وبوقف الأعمال القتالية حتى مستهل شباط/فبراير ٢٠٠٣. وتولى الجيش البوروندي حراسة قوافل الأغذية حتى المناطق المتفق عليها. بيد أنه في حوالي ١٠ شباط/فبراير، استؤنفت المواجهات العسكرية بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) والجيش النظامي. وتوقفت عملية توصيل الأغذية.

١١ - واجتمع رئيس بوروندي آنذاك والرئيس بيير بويويا والأطراف الموقعة على اتفاقي وقف إطلاق النار المؤرخين ٧ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في بريتوريا، ووقعوا إعلانين مشتركين أحدهما في ٢٥ والآخر في ٢٧ كانون الثاني/يناير، قرروا فيه تأكيد التزامهم بتنفيذ أحكام الاتفاقين. واجتمعت الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) مرة ثانية في بريتوريا، في الفترة من ٩ إلى ١٥ شباط/فبراير، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا السياسية والعسكرية والأمنية المتبقية. بيد أنهم لم يتمكنوا من إحراز أي تقدم ملموس آنذاك.

١٢ - ودعا رئيس أوغندا، يوين موسوفيني، وهو الذي يتولى زمام مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي، إلى عقد قمة مصغرة يومي ١ و ٢ آذار/مارس في دار السلام، شاركت فيها الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) ورئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، والطرف الميسر. وقبلت الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) قرارات القمة المصغرة، المتعلقة بضرورة صياغة دستور جديد، وبيع بعض القضايا المتصلة بالإدارة في فترة ما بعد الحرب، وتقاسم السلطة، وتوفير الدعم الكامل للبعثة الأفريقية في بوروندي. بيد أنه عند التنفيذ نشأت خلافات مرة أخرى بين الأطراف، واستؤنف القتال.

١٣ - وفي اجتماع قمة تشاوري إقليمي آخر عقد في دار السلام يومي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه، اتفقت الأطراف على مواصلة المشاورات على المستوى الفني. وفي أعقاب القمة، زار المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) بوجومبورا لتقييم ظروف مشاركة الحركة في اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقد الرئيس تابو امبيكي، رئيس جنوب أفريقيا ونائبه يعقوب زوما، اجتماعا في بريتوريا، مع كل من الرئيس دايزي والسيد إنكورونزيزا. وبعد مشاورات مكثفة، وقعت الأطراف في الساعات الأولى من يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر، بروتوكولا بشأن تقاسم السلطة، في المجالات السياسي والدفاعي والأمني (بروتوكول بريتوريا).

١٤ - ووفقا لبروتوكول بريتوريا، ستخصص ٤ مناصب وزارية للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) تشمل منصب وزير الدولة في مكتب الرئيس، ويتولى شاغله مسؤولية كفالة الحكم الرشيد والتفتيش الحكومي. ومن المفروض أن يستشير رئيس الدولة شاغل ذلك المنصب في جميع الشؤون المهمة. كما سيشترك المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) في مكتب الجمعية الوطنية، حيث سيخصص له منصبان هامين يخصصان حاليا جهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، ألا وهما: منصب النائب الثاني لرئيس الجمعية الوطنية ونائب أمينها العام. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم منح منصبين لمستشارين و ١٥ مقعدا في الجمعية الوطنية.

١٥ - وفيما يتعلق بتقاسم السلطة في المجالين الدفاعي والعسكري، يمنح بروتوكول بريتوريا المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) ٤٠ في المائة من الرتب العليا أما عن نصيب المجلس في الرتب الدنيا فسيحدد تبعاً لحجم القوات بعد

اكتمال عملية تجميعها، وذلك مع الحفاظ على توازن عرقي بنسبة ٥٠ إلى ٥٠. وفيما يتصل بقوة الشرطة سينبني هيكلها العام على مبدأ ٦٥ في المائة لحكومة بوروندي المؤقتة و ٣٥ في المائة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا). وستدمج قوات الدرك في الجيش والشرطة في حين ستُجرد الميليشيات من أسلحتها تحت إشراف البعثة الأفريقية. بمجرد بدء عمليتي التجميع والإعادة إلى الثكنات. وستخضع أجهزة الاستخبارات لإشراف رئيس الجمهورية مباشرة.

١٦ - بيد أن المسائل التالية لم تحل بعد: (أ) مشاركة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) في مجلس الشيوخ؛ و (ب) الحصانة المؤقتة؛ و (ج) الاتفاق الفني بشأن القوات؛ و (د) تحويل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) إلى حزب سياسي.

١٧ - ولتسوية المسائل المعلقة عُقدت جولة أخرى من المفاوضات في بريتوريا، في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تحت إشراف الرئيس امبيكي ونائبه زوما. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) بروتوكول بريتوريا الثاني بشأن جميع القضايا المعلقة. واتفق الطرفان على ما يلي:

(أ) إعادة تشكيل الحكومة المؤقتة لتضم أعضاء من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) في موعد أقصاه ثلاثة أسابيع من توقيع البروتوكول؛

(ب) تأهل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) لتسجيل نفسه كحزب سياسي. بمجرد بدء عملية تجميع مقاتليه؛

(ج) منح حصانة مؤقتة لقادة ومقاتلي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) ولقوات الأمن التابعة للحكومة. وسيجري تشكيل لجنة مشتركة لدراسة بعض حالات المدنيين الذين يقضون حالياً عقوبات بالسجن لتقرير مدى استحقاقهم لحصانة مؤقتة.

١٨ - وفيما يتعلق بالاتفاق الفني بشأن القوات، وافق الطرفان على نص وقعته أرفق بروتوكول بريتوريا. ولئن كان الاتفاق يعدد المبادئ التوجيهية الرئيسية المتعين أن تسترشد بها مستقبلاً قوات الدفاع والأمن في بوروندي، فمن المفروض أن يتبادل الطرفان معلومات محددة أو أن يشرعا في التخطيط اللازم لبدء هذه العملية. وثمة "جدول زمني إرشادي" للتنفيذ يقضي بما يلي: وقف إطلاق النار الفعلي (يوم الصفر + ٧)، وإدماج المجلس الوطني

للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) في الحكومة المؤقتة (يوم الصفر + ٢١)، وتجميع القوات (يوم الصفر + ٨)، واستهلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (يوم الصفر + ٣٠)، وذلك على اعتبار أن يوم الصفر هو ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ومن المفروض أن يكتمل تشكيل قوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية وجهاز الاستخبارات الوطني في غضون عام واحد.

١٩ - كما اتفق الطرفان على أن يجري تشكيل قوات الدفاع الوطني تحت إشراف لجنة مراقبة التنفيذ واللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار والبعثة الأفريقية.

٢٠ - وفيما يتعلق بمشاركة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) في مجلس الشيوخ لم يطرأ أي تغيير على موقف الحركة المسلحة. فقد أصرت على أنها لن تشارك في مجلس الشيوخ إلا بعد تعديل الفقرة ٩ من المادة ١٤٧ من الدستور المؤقت وهي الفقرة التي تمنح مجلس الشيوخ سلطة الموافقة على الترشيحات للمناصب الرفيعة المستوى في قطاعات الإدارة والدفاع والأمن والقضاء. بيد أنه استُشِف أنه إذا قرر المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) أن يثير، قبل الانتخابات المنصوص عليها في اتفاق أروشا، مسألة مشاركته في مجلس الشيوخ، ستوافق الحكومة الانتقالية على مناقشة المسألة.

٢١ - وكان لتوقيع بروتوكولي بريتوريا وما أعقبه من استئناف عملية إيصال الأغذية إلى مقاتلي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) في أقاليم بوبانزا وروبيجي وماكامبا، أثر إيجابي فوري. فقد خفت حدة العنف بشكل ملموس في جميع أنحاء البلد. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التحسن في الحالة الأمنية إلى زيادة إمكانات الوصول إلى المناطق التي تحتاج إلى المساعدة الإنسانية وإلى السكان الذين يحتاجون إلى تلك المساعدة، زيادة مشهودة.

٢٢ - وقد صادق المؤتمر الإقليمي العشرون المعقود في دار السلام في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ على بروتوكولي بريتوريا وشهد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الكامل بين الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا). ويحدد ذلك الاتفاق طرق تنفيذ جميع الاتفاقات الموقعة بينهما.

٢٣ - وطبقا للاتفاق، قام الرئيس نداييزي، بالتشاور مع الرئيس كادييجي، بتشكيل وزارة جديدة من ٢٧ عضوا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ضمت زعيم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا)، بين إنكورونزيزا كوزير مكلف بكفالة الحكم الرشيد والتفتيش الحكومي. ووصل السيد إنكورونزيزا ومعيّنون آخرون من حركته، بعد ذلك، إلى

بوجومبورا لتولي مناصبهم الجديدة في المؤسسات الانتقالية، بما فيها اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار.

٢٤ - ومن الناحية الأخرى، يواصل حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية رفض الانضمام إلى عملية السلام. غير أن الرقعة الإقليمية التي تسيطر عليها تلك الحركة مقصورة على ريف بوجومبورا، وقد ضعفت الحركة بدرجة كبيرة وعزلت منذ هجماتها على بوجومبورا في تموز/يوليه ٢٠٠٣. ومن ثم فإن قدرتها على إعاقه التحرك العام نحو السلام في بوروندي تعد محدودة. ومع ذلك فإن من الضروري مواصلة حث قوات التحرير الوطنية على الدخول في مفاوضات لوقف إطلاق النار مع الحكومة الانتقالية. وقد دعا مؤتمر القمة الإقليمي العشرون لرؤساء الدول قوات التحرير الوطنية إلى الانضمام إلى عملية السلام خلال مهلة أقصاها ثلاثة شهور وإلا تعرضت لخطر اعتبارها "منظمة مناوئة للسلام والاستقرار في بوروندي ومعاملتها على هذا الأساس". وقد أهاب المؤتمر بالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي أن تدعم موقف المنطقة والاتحاد الأفريقي هذا من حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية. وبغية بدء حوار مع جبهة التحرير الوطنية (روازا) بشأن مفاوضات وقف إطلاق النار، عقدت اجتماعات غير رسمية يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر في نيروبي بين بعض شخصيات التوتسي ووفد من جبهة التحرير الوطنية (روازا) تحت رعاية ممثلي الخاص إلى بوروندي. وعند ختام الاجتماعات، أوضح وفد جبهة التحرير الوطنية أنها ستتصل بممثلي الخاص مرة أخرى بشأن إجراء مناقشات إضافية.

جيم - البعثة الأفريقية في بوروندي واللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار

٢٥ - دعا اتفاق وقف إطلاق النار، المؤرخان ٧ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، إلى نشر قوة سلام دولية وإنشاء اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار لمساعدة الأطراف في تنفيذ الاتفاقين. وبعد ذلك حضر إلى نيويورك نائب الرئيس زوما، ممثلا الميسر ليلتمس دعما دوليا لبعثة لحفظ السلام في بوروندي يشكلها الاتحاد الأفريقي. وعقب تلك الزيارة، اعتمد مجلس الأمن بيانا لرئيس المجلس في ١٨ كانون الأول/ديسمبر (S/PRST/2002/40)، طلب إلى فيه تقديم الخبرة والمشورة تيسيرا لتحديد ولاية البعثة الأفريقية ولنشرها، وتيسير المساعدة في مجال النقل والإمداد لنشر البعثة، وحشد مساهمات المانحين وتنسيقها، وتعيين رئيس للجنة المشتركة المعنية بوقف إطلاق النار وفقا لطلب الطرفين.

٢٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، عينت البريجادير الحاج أليوي سامبا (السنغال) رئيسا للجنة المشتركة لوقف إطلاق النار وأنشئت اللجنة منذ ذلك الوقت وأخذت تعمل كهيئة فرعية للجنة متابعة تطبيق اتفاق أروشا، حيث يقدم رئيسها تقارير إلى ممثلي الخاص. وينبغي

الإشارة في هذا الصدد إلى أن المهام العملية المحددة للجنة المشتركة لوقف إطلاق النار في اتفاق أروشا لا تنطبق على اللجنة المشتركة الحالية لوقف إطلاق النار حيث تضطلع بها البعثة الأفريقية في بوروندي. وقد أمدت الأمانة الاتحاد الأفريقي أيضا بالخبرة الفنية لمساعدته في إعداد تصور لعمليات البعثة الأفريقية لحفظ السلام في بوروندي وفي إعداد ميزانية البعثة.

٢٧ - وعقب القرار الرسمي للاتحاد الأفريقي بنشر البعثة الأفريقية في بوروندي في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وقعت الحكومة الانتقالية والاتحاد الأفريقي الاتفاق الخاص بوضع القوات في ٢٦ آذار/مارس، وهو يحدد تفصيلا تعهداتها والتزاماتها. وبدأ المراقبون العسكريون التابعون للاتحاد الأفريقي الوصول إلى بوجومبورا في ١٣ شباط/فبراير، وتم نشرهم في آذار/مارس في أقاليم ماكмба (بالجنوب) وبوبترا (الشمال) وجيتغا (الوسط) ورويجي (الشرق).

٢٨ - وفي ٢ نيسان/أبريل أقر الجهاز المركزي لآلية منع النزاع وإدارته وتسويته نشر قوات من ثلاث بلدان هي: إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وموزامبيق؛ على أن يكون مجموع القوات ٣٥٠٠ فرد لفترة مبدئية مدتها سنة. وعينت إثيوبيا وجنوب أفريقيا على التوالي قائد القوة ونائب القائد. وعُيّن السفير ممدو باه الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، رئيسا سياسيا للبعثة الأفريقية في بوروندي مع ثلاثة نواب له من جنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا.

٢٩ - وقد أُدخلت في البعثة الأفريقية في بوروندي في ١ أيار/مايو، كتيبة جنوب أفريقيا لخدمات الحماية، المكونة من ٧٠٠ فرد، والتي كانت قد نشرت لتوفر الأمن للقادة العائدين من المنفى، وذلك كجزء من قواتها. ولدعم البعثة الأفريقية في بوروندي، وافقت الحكومة الانتقالية على الإذن بصرف ٢٥ مليون يورو من "الاعتماد باء" (الأنشطة غير المبرجة) من أموال صندوق التنمية الأوروبي التي خصصت لبوروندي. وقامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، على أساس ثنائي، بدعم نشر القوات الإثيوبية والموزامبيقية على التوالي. كذلك قدمت ألمانيا وإيطاليا مساهمات تتعلق بالبعثة الأفريقية في بوروندي. بيد أنه بالنظر إلى نقص الأموال والصعوبات اللوجستية التي واجهتها البعثة الأفريقية، وجه رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي نداء للمساعدة في حشد أموال من المانحين وتقديم مساعدات لوجستية وتقنية. وبناء على طلبه، وجهت أنا أيضا رسالة إلى قادة البلدان والمؤسسات المانحة لمناشدتهم التبرع بسخاء.

٣٠ - وعقب مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي التي أعلنها مؤتمر القمة العشرون لدول البحيرات العظمى، دعا رؤساء الدول نائب رئيس جنوب أفريقيا، يعقوب زوما، بوصفه الميسر، إلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن ولدعوة مجلس الأمن إلى تنظيم عملية لحفظ

السلام في بوروندي. كذلك دعا مؤتمر القمة إلى تقديم مساعدة مباشرة عاجلة من الأمم المتحدة لعملية إقرار السلام في بوروندي. وتبعاً لذلك أطلع السيد زوما مجلس الأمن في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ على الوضع القائم مشدداً على طلب إلى الأمم المتحدة بأن تتولى المسؤولية من البعثة الأفريقية في بوروندي، وخاصة بالنظر إلى التقدم الكبير الذي أحرز في عملية السلام. وشدد على أن حكومة بوروندي الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) قاما بتوحيد الأغلبية الكبرى من القوات البوروندية، وبإحلال السلام في ٩٥ في المائة على الأقل من إقليم بوروندي وخلق ظروف مواتية لتنظيم عملية للأمم المتحدة.

٣١ - كذلك أبلغ الميسر مجلس الأمن أن المساعدة المباشرة من الأمم المتحدة من شأنها أن تساعد على دعم المكاسب التي تحققت وهيئ المجال لإجراء انتخابات ديمقراطية ناجحة خلال ١١ شهراً، وترسخ أقدام بوروندي على طريق إحلال السلام الدائم والاستقرار. ودعا أيضاً إلى تقديم دعم مادي ولوجستي ومالي عاجل إلى البعثة الأفريقية في بوروندي لتمكينها من مواصلة عملها بينما تتواصل الاستعدادات لمشاركة أكثر قوة من جانب الأمم المتحدة.

٣٢ - وقد تم حالياً نشر قوات للبعثة الأفريقية في بوروندي قوامها ٢ ٦٤٥ فرداً، من بينهم ٨٦٦ من إثيوبيا، و ٢٢٨ من موزامبيق، و ١ ٥٠٨ من جنوب أفريقيا، و ٤٣ مراقباً عسكرياً من بنن وبوركينا فاسو وتونس وغابون ومالي. وقد أبدت إثيوبيا استعداداً لزيادة حجم كتيبتها إلى ٣ ٣٠٠ فرد. وفي حزيران/يونيه، أقامت البعثة الأفريقية في بوروندي أول موقع لمعسكراتها في مويانجي (إقليم بويتزا). وحتى الآن، تم إيواء نحو ١٩٠ من المقاتلين السابقين من حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (موغابارابونا) والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (ندايكينغوروكي)، من بينهم ٢٧ جندياً من الأطفال.

٣٣ - وحالياً، يشترك في اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار ٢٧ عضواً يمثلون الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (ليونار نيانغوما) وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (موغابارابونا) والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية إنكورونزيزا. وقد غطت المفاوضات الأوروبية نفقات المعيشة والبدلات للممثلين في اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار، بينما تقدم الأمم المتحدة رئيس اللجنة وموظفي الدعم.

٣٤ - وتعمل وكالات الأمم المتحدة في بوجومبورا، بإرشادات سياسية من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، على تقديم المساعدة للبعثة الأفريقية في بوروندي. ولهذا الغرض وقع

الموظف المسؤول المعين في ١٠ أيلول/سبتمبر مذكرة تفاهم، باسم فريق الأمم المتحدة القطري، مع البعثة بشأن ترتيبات الأمن لموظفي الأمم المتحدة الذين سيقومون ببعثات إلى مواقع المعسكرات. وتعني اليونيسيف حالياً بتسجيل الجنود من الأطفال الموجودين في موقع المعسكر في مويانجي. وقد أقام مكتب الأمم المتحدة في بوروندي قنوات اتصال دائمة بين وكالات الأمم المتحدة والبعثة الأفريقية في بوروندي لتيسير المشاورات والتعاون.

٣٥ - وفي اجتماع نظمه مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر، اجتمع فريق الأمم المتحدة القطري في بوجومبورا مع مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. وأعرب الفريق القطري، بما فيه البنك الدولي، عن التزامه مجدداً بالعمل مع البعثة الأفريقية في بوروندي، وخاصة في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأعرب عن استعداده للمساعدة في الدعوة وحشد الموارد.

٣٦ - وتشترك اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي في عضوية الفريق العامل التقني المعني بخطة العمليات المشتركة التي نظمها البنك الدولي، والتي تحدد الأدوار العملية التي تقوم بها الجهات الفاعلة المختلفة في عملية إقامة المعسكرات ونزع السلاح. وعقب الاعتماد الرسمي للخطة من جانب اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار والأطراف الأخرى، ستظل اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار جزءاً من مركز تنسيق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

دال - لجنة متابعة التنفيذ

٣٧ - عقدت لجنة متابعة التنفيذ، التي يتولى ممثلي الخاص رئاستها، خمس دورات عادية ودورة خاصة حتى هذا الوقت من العام في بوجومبورا. وإضافة إلى مسؤولياتها في المتابعة، بذلت اللجنة جهوداً لحل التراعات بين الأطراف الموقعة على اتفاق أروشا. وشددت بالتحديد على اعتماد وإقرار قوانين بشأن: الحصانة المؤقتة، ومعاقبة جريمة إبادة الجنس وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم التي ترتكب ضد البشرية؛ وإنشاء لجنة وطنية لإعادة تأهيل اللاجئين والمنكوبين.

٣٨ - وتعمل اللجنة مع البرلمان من أجل سن عدد من القوانين الهامة أثناء الدورة الحالية للبرلمان. وتشمل هذه القوانين: دستور ما بعد الفترة الانتقالية، والقانون الانتخابي، وولاية جهاز الدفاع والأمن وتشكيله وإدارته وظروف عمله.

٣٩ - كذلك تعمل لجنة متابعة التنفيذ، بالتشاور مع المؤسسات الانتقالية الأخرى، في تحديد إجراءات إنشاء اللجنة الوطنية لاستجلاء الحقائق والمصالحة قبل الإنشاء المحتمل من جانب مجلس الأمن للجنة قضائية دولية للتحقيق.

٤٠ - ويظل تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة المعنية بالمسجونين وظروف السجون، التي شاركت فيها الأمم المتحدة، مثار قلق للجنة متابعة التنفيذ. فالإفراج الفوري عن المسجونين السياسيين وعن أي أشخاص آخرين اعتقلوا دون وجه حق، والذي كان هو لب التوصيات، يظل دون تنفيذ (انظر أيضا الفقرة ٥٨).

٤١ - وقد اشترك أعضاء لجنة متابعة التنفيذ، بالتعاون مع وزارة التعبئة من أجل السلام، في حملة واسعة للدعاية لاتفاق أروشا لاتفاقات وقف إطلاق النار الأخرى على أوسع نطاق ممكن.

ثالثا - حالة الأمن

٤٢ - بدأت حالة الأمن تتدهور في آذار/مارس من هذا العام، وبلغت الذروة بالقصف الواسع النطاق لبوجومبورا في نيسان/أبريل وتموز/يوليه من جانب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (روازا) على التوالي. كذلك قام المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية باختطاف أربعة من أعضاء البرلمان في ٢٩ حزيران/يونيه وهاجم موقع معسكر مويانجي في اليوم التالي. وقد ردت قوات البعثة الأفريقية في بوروندي الهجوم.

٤٣ - ومنذ توقيع بروتوكول بريتوريا الأول في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، تحسن الوضع الأمني في مختلف أنحاء البلد بدرجة كبيرة. ولم يُبلغ عن أي صدامات بين الجيش والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا). بيد أنه حدث تطور جديد في الحالة الأمنية هو القتال منذ أوائل أيلول/سبتمبر بين المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) وحزب تحرير شعب الهوتو (روازا) في ريف بوجومبورا وإقليم روبنزا. وقد أدت هذه المصادمات إلى نزوح أكثر من ٣٠ ٠٠٠ نسمة في بلدة روغازي بإقليم روبنزا. وتظل مشكلة عمليات الاغتيال والاختطاف التي تستهدف رجال الإدارة المحلية حول بوجومبورا من جانب حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (روازا) ماثرا للقلق. ففي ليلة ٩ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت قوات التحرير الوطنية

الضواحي الشمالية لبوجومبورا وأطلقت نحو عشرة من قذائف المورتار على المدينة. وقُتل خمسة مدنيين.

٤٤ - ومع ذلك فإن اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيزا) سجل تحولاً هاماً في الوضع العسكري في بوروندي. فرغم طول فترة المفاوضات اللاحقة التي اقتضاها الأمر قبل البدء الفعلي لتنفيذ الاتفاق، والقتال المتجدد بين الجيش والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، أصبح من الواضح للعيان أن العنف الذي تحركه عوامل سياسية أخذ يتناقص. بيد أنه ظهر نوع جديد من العنف يعد عنفاً إجرامياً. ويمكن أن يزداد الوضع سوءاً بالتحرك نحو المعسكر وتسريح المقاتلين. فقد يترع المقاتلون المتمردون أو السائحون من الجنود أو الميليشيات إلى مواصلة "العيش بالسيف". ومن هنا كانت الحاجة إلى برنامج لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يخطط بعناية وبممول تمويل كافٍ وينفذ بمهارة.

٤٥ - ومن السمات المزعجة الأخرى للحرب في بوروندي، الزيادة التي أبلغ عنها مؤخرًا في حالات الاغتصاب في إقليم رويجي. وفي الأماكن الأخرى من البلد، يكاد يتميز الوضع الأمني بعمليات قطع الطرق وكمائن السيارات. وهناك عناصر مسلحة تحتطف المسافرين وتبتز جزية من أسرهم أو أرباب عملهم. ويعد إقليم كيانزا وإقليم سييتوك على رأس قائمة الأقاليم التي تشهد أعلى معدلات اللصوصية والإجرام.

رابعاً - الحالة الاقتصادية

٤٦ - في أثناء الفترة قيد الاستعراض، ازداد تدهور الحالة الاقتصادية - الاجتماعية في بوروندي. ونتيجة لما شهدته بوروندي في العقود الماضية من زيادة سكانية لم يسبق لها مثيل (من مليوني نسمة في عام ١٩٥٠ إلى ما يقدر بـ ٦,٩ ملايين نسمة اليوم)، وبالنظر إلى صغر مساحة مسطحها، فإن الكثافة السكانية فيها تبلغ ٢٢٨ نسمة لكل كيلومتر مربع، وهي ثاني أعلى كثافة سكانية في قارة أفريقيا (بعد رواندا). وقد أوجد هذا عجزاً حاداً في الأراضي الزراعية.

٤٧ - وغالبية السكان في بوروندي من الريفيين (٩١ في المائة)، ويمثل إنتاج البن النشاط السائد في مجال الزراعة (٨٥ في المائة من الصادرات التجارية للبلد)؛ أما الشاي والقطن فهما من المحاصيل النقدية وتقوم بعض الشركات الصناعية بتجهيزهما. بيد أن حجم التصنيع في البلد ما زال أقل مما ينبغي، وهناك إمكانية محدودة تطور في قطاع التعدين والقطاع الكهربائي.

٤٨ - ومع اعتماد ٨٩,٢ من السكان في معيشتهم على ما يقل عن دولارين في اليوم، و ٥٨,٤ في المائة منهم على ما يقل عن دولار واحد، يبلغ مؤشر التنمية البشرية في بوروندي ٠,٣٣٧، وهي تحتل بذلك المرتبة ١٧١ من بين ١٧٥ بلدا. وفيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٠ في المائة، مما أدى إلى زيادة عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى الضعف (من ٣٣ في المائة إلى ٦٧ في المائة). وبعد مرور عشر سنوات على هذه الحالة المتأزمة، أصبحت المؤشرات والاتجاهات الاقتصادية تثير الجزع. فنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لبوروندي يبلغ ١١٠ دولارا، وهو ما يقل كثيرا عن المتوسط الخاص بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، البالغ ٤٩٠ دولارا. ويبلغ معدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة ٥٢ في المائة. وتزداد بسرعة كبيرة حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، التي تؤثر على ٩,٤ في المائة من سكان البلد في المناطق الحضرية، و ٢,٥ في المائة من الريفيين. كما انخفض العمر المتوقع عند الولادة من ٥١ سنة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٨ سنة في عام ٢٠٠٣.

٤٩ - وانخفض الناتج المحلي الإجمالي من ١,٢ بليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٠,٦٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من أن معدل النمو كان أعلى من المتوقع في عام ٢٠٠٢، فقد سجل هبوط حاد في عام ٢٠٠٣ بسبب ندرة الأمطار في النصف الأول من العام والطفرة التي شهدتها أعمال القتال. وقد فقد الفرنك البوروندي، وهو العملة الوطنية، نحو ٣٠ في المائة من قيمته منذ عام ٢٠٠١. وأدى الخفض الذي تقرر إجراؤه في قيمة العملة في آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى زيادة حادة في أسعار الوقود ومواد البناء وغير ذلك من السلع الاستهلاكية.

٥٠ - ووافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على سحب مبلغ ١٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، ونفس المبلغ في وقت سابق من هذا العام، تحت حساب المساعدة المقدمة في فترة ما بعد الصراع. كما أوفد الصندوق بعثتين إلى بوروندي في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ لخوض مناقشات مع الحكومة الانتقالية بشأن الدخول في ترتيب مدته ثلاث سنوات بمبلغ ٦٠ مليون دولار في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو.

٥١ - وتصنف بوروندي ضمن أقل البلدان نموا، وضمن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتشكل ديونها الخارجية (ومعظمها ديون متعددة الأطراف) ٢٠٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وتمتص خدمات الديون ٩٨,٨ في المائة من مجموع إيراداتها. ولا تكاد ميزانية الدولة تكفي لسداد مرتبات موظفي الحكومة والجنود. ويمكن أن تترتب على ذلك عواقب

وخيمة فيما يتعلق بعملية السلام. فالفقر يؤدي إلى تفاقم الصراعات الدائرة ويشي اللاجئين عن العودة.

٥٢ - وتبلغ تقديرات العجز في التمويل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، ٢١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٣، وما يربو على ١٠٥ ملايين دولار في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ومن الجدير بالذكر أن العجز المقدّر بمبلغ ٢١٠ ملايين دولار لعام ٢٠٠٣ يشمل نحو ١٥٠ مليون دولار تلزم لتسوية متأخرات الديون التي أخذت تتراكم منذ عام ١٩٩٥. ومن الواضح أن الديون الخارجية لبوروندي تفرض ضغطاً شديداً على اقتصادها. وإدراكاً لذلك، وافق شركاء بوروندي على إنشاء صندوق انتقالي للتخفيف من عبء الديون، إلى أن يمكن التوصل إلى آلية أكثر تنظيماً في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد أنشئ هذا الصندوق بالفعل وتلقى عدداً من التبرعات، بيد أن هذه التبرعات ما زالت تقل كثيراً عن المطلوب، إذا ما قورنت بالاحتياجات التي يلزم الوفاء بها من خلال هذا الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لما ذكرته الحكومة الانتقالية، فإن الصندوق لم يتلق سوى ١٠ في المائة من مجموع المبالغ التي تم التعهد بتقديمها لمشاريعه في مؤتمر باريس في عام ٢٠٠٠ ومؤتمر جنيف في عام ٢٠٠١. وفي سبيل معالجة بعض هذه المشاكل، تقرر تنظيم منتدى للشركاء في بروكسل بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبلجيكا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

٥٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سياق المناقشة التي أجراها بشأن البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع، بإنشاء الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي. وتمثل الولاية الرئيسية للفريق في إعداد توصيات لبرنامج طويل الأجل لتقديم الدعم يستند إلى أولويات التنمية في بوروندي، ويجري من خلاله إدماج عمليات الإغاثة والإصلاح والتعمير والتنمية بحيث تشكل نهجاً شاملاً إزاء السلام والاستقرار. وقام الفريق بزيارة بوروندي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ومن المقرر أن يقدم تقريراً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

خامساً - الحالة الإنسانية

٥٤ - تشير التقديرات إلى أن أعمال القتال قد حصدت منذ عام ١٩٩٣ أرواح ما بين ٢٥٠.٠٠٠ و ٣٠٠.٠٠٠ شخص، معظمهم من المدنيين. وقد أحرز تقدم ملحوظ على الصعيد السياسي، ولكن هذا التقدم لم يترجم بعد إلى تحسن ملموس في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان. وما زال من العسير في بعض المناطق الوصول إلى من تلزمهم المساعدة الإنسانية، كما كانت الوكالات غير الحكومية في العام الماضي هدفًا لأعمال السطو والاختطاف.

٥٥ - وفي أثناء العام الماضي، وإلى أن تحقق التحسن الذي لوحظ عقب توقيع بروتوكول بريتوريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، شهد الوضع الأمني تدهورا شديدا أعاق قدرة الجهات الإنسانية الفعالة على تلبية احتياجات السكان في أنحاء البلد. فباستثناء مقاطعة واحدة (هي كيرونندو) تعرضت جميع المقاطعات بشكل متقطع لأعمال القتال والنهب والسطو المسلح. وقد أثار تدني الحالة الأمنية معوقات شديدة عرقلت العمليات، وشكلت خطرا على موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. كما أعيقت بشدة سبل الوصول إلى أعداد كبيرة من المدنيين المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية والحماية بسبب تكثيف الصراع، لا سيما في بوجومبورا (المنطقة البلدية والمنطقة الريفية) وجيتيغا وروبيغي، ولإنعدام الاستقرار بصفة عامة في جميع المقاطعات الأخرى. وأجبر انعدام الأمن برنامج الأغذية العالمي على إلغاء ٢٨٧ عملية لتوزيع سلع إجمالي حجمها ١٢ ٠٠٠ طن، من بين العمليات التي كان من المقرر القيام بها، والبالغ عددها ٧٨٧ عملية. ومن ١٤ إلى ٢٥ تموز/يوليه، في أثناء الهجوم الذي شنته قوات التحرير الوطنية (رواسا) في بوجومبورا، كان من الضروري نتيجة لتدهور الوضع الأمني هناك أن يجري نقل الموظفين الدوليين غير الأساسيين إلى خارج بوروندي، مما قلص من حجم المساعدة الإنسانية الدولية. وأدى القتال الذي نشب في بوجومبورا إلى تشريد ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ شخص بصفة مؤقتة، وإلى خسائر في الأفراد حجمها ٣٥٠ من المدنيين.

٥٦ - وقد تسببت الحالة السائدة في زيادة عدد من يعيشون في ظروف تعرضهم لمخاطر بالغة. ووجدت بعثة تقييم إمدادات المحاصيل والأغذية التي أوفدها برنامج الأغذية العالمي أن ٩٦٥ ٠٠٠ شخص من المستضعفين (أي ١٣,٨ في المائة من السكان) يحتاجون بصفة عاجلة إلى المساعدة الغذائية والزراعية، وأن ٥٩٥ ٠٠٠ من هؤلاء الأشخاص يفتقرون إلى الأمن الغذائي بدرجة خطيرة. وتزيد نسبة سكان بوروندي المشردين أو الذين يعيشون كلاجئين خارج بوروندي على ١٧ في المائة. وما زال نحو ٢٨١ ٠٠٠ من المشردين داخليا يعيشون في ٢٣٠ موقعا في البلد، بينما يتعرض شهريا للتشرد بصفة مؤقتة ١٠٠ ٠٠٠ شخص غيرهم. وما زال هناك في مخيمات وقرى وتجمعات تنزانية للاجئين ٧٥٣ ٠٠٠ شخص إضافي من أهالي بوروندي، كثير منهم ظل خارج بوروندي منذ السبعينات. وفي ٢١ آب/أغسطس، وقع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وحكومتا بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة اتفاقا ثلاثيا تفتح بموجبه ثلاث نقاط عبور إضافية للحدود، تسهلا لعودة البورونديين لوطنهم، وبذلك يبلغ العدد الإجمالي لهذه النقاط ثمانية نقاط. وقد عاد من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى بوروندي في هذا العام حتى الآن ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ من اللاجئين الذين تلقوا خدمات لتسهيل عودتهم، و ٣٥ ٠٠٠ لاجئ عادوا من

تلقاء أنفسهم. ومن المنتظر أن يؤدي الاتفاق الذي أبرم بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونيزا)، إلى عودة أعداد هائلة من اللاجئين، ربما من تلقاء أنفسهم.

٥٧ - وما زالت المشاكل الصحية موضع قلق بالغ في بوروندي. فهناك ثنائي مقاطعات تعاني بصفة مستمرة من وباء الملاريا الذي أودى بحياة الكثيرين، لا سيما الأطفال. ولتحسين التعامل مع هذا البلاء، بدأت وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية في الأخذ بروتوكول جديد في العلاج. كما أن بوروندي معرضة لتفشي أمراض معدية أخرى. وقد تم في تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس، تطعيم ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في مقاطعتي بوبانزا وبوجومبورا، ضد الالتهاب السحائي، وذلك في محاولة ناجحة لوقف تفشي هذا المرض.

٥٨ - وفي حين يشكل استمرار انعدام الأمن أحد القيود الشديدة التي تعوق المساعدة الإنسانية، فإن ضعف استجابة المانحين يندرج أيضا ضمن هذه القيود. إذ لم يرد حتى الآن سوى ٢١ مليون دولار (٢٩,٧ في المائة) من المساعدة غير الغذائية البالغ قدرها ٧٢ مليون دولار، التي طلبت في إطار النداء الموحد لعام ٢٠٠٣.

سادسا - حالة حقوق الإنسان

٥٩ - ما زالت مسألة انتهاك حقوق الإنسان في البلد برمته مثار قلق بالغ. فالمدنيون ما زالوا يقعون ضحايا لعمليات القتل والهجوم والاعتقال التعسفي على أيدي جميع الفصائل. ويُقَدِّم جنود وميليشيات الحكومة الانتقالية والحركات المسلحة على ارتكاب جرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي بمعدلات لم يسبق لها مثيل. وما زال حق الضعفاء في الحماية يتعرض للانتهاك. وتكشف الإفادات التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما التقرير نصف السنوي الذي تنشره رابطة حقوق الإنسان في بوروندي، عن مقتل ما يزيد على ٨٠٠ من المدنيين منذ بداية هذا العام. ومما يزيد من معاناة السكان قلة عدد مراقبي حقوق الإنسان في مكتب المفوضية في بوروندي، واستمرار حالة انعدام الأمن، والحرمان من إمكانية الوصول إلى بعض الأماكن المعينة في البلد.

٦٠ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، أفادت مصادر الجيش البوروندي بأنه قد تم في كابوي (منطقة بوجومبورا الريفية) اكتشاف ثلاث مقابر جماعية، يضم كل منها رفات ما يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ من العناصر المسلحة. ويضطلع المكتب الميداني التابع لمفوضية حقوق الإنسان بالتحقيق في أمر مقبرة جماعية اكتشفت في موساغا (بلدية بوجومبورا)، وبها رفات ١٧ فردا من بينهم ما لا يقل عن ١٠ من المدنيين.

٦١ - وأفاد وزير العدل في بروندي بأن عدد المعتقلين قد انخفض من ٩٠٠٠ معتقل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى ٧٨٨٩ معتقل في الوقت الراهن. وقد اتخذت الحكومة الانتقالية خطوات ترمي إلى تحسين ظروف معيشة المعتقلين، بما في ذلك إصلاح العديد من مراكز الاعتقال، لا سيما في مقاطعات روتانا، وبوروري، ورويديجي. بيد أن معظم السجناء الأخرى، بما فيها سجون نغوزي وروتانا وبوروري ورويديجي، ما زالت مكتظة بشدة، حتى أن السجناء يضطرون إلى النوم ليلاً بالتناوب. كما أن مسألة السجناء السياسيين لم تسو بعد. ومن شأن تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة المعنية بالسجناء بسرعة وبفعالية أن يساهم في تحسين ظروف الاعتقال بصفة عامة.

سابعاً - الآثار الإدارية والمالية

٦٢ - في رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (S/1999/1136)، أشرت إلى أن مكتب الأمم المتحدة في بروندي سيضطر إلى الاضطرار بمسؤوليات إضافية للمساعدة في تعزيز السلام والأمن بعد التوصل إلى اتفاق أروشا. وسيستلزم ذلك في المقام الأول المساعدة في تنفيذ الاتفاق وإقامة مؤسسات جديدة، فضلاً عن توفير الدعم لمختلف الإصلاحات الواردة في الاتفاق.

٦٣ - وفي سبيل تزويد المكتب بالخبرة والقدرة اللازمة لكي يدعم بالشكل الملائم عمل لجنة رصد التنفيذ ومفاوضات وقف إطلاق النار والدور السياسي الذي سبق أن أوكل إليه، أتيحت له موارد إضافية في عام ٢٠٠٣ (S/2002/1259). وبالإضافة إلى ذلك، ما زال يجري دعم التكاليف المتصلة بمفاوضات وقف إطلاق النار عن طريق منحة مقدمة من حكومة الولايات المتحدة من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني.

٦٤ - وبعد إبرام اتفاقات لوقف إطلاق النار مع ثلاث من الحركات المسلحة الأربع، أضيفت إلى الاحتياجات العامة لمكتب الأمم المتحدة في بروندي الاحتياجات الإضافية المرتبطة بضرورة مساعدة الأطراف على تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار (S/2003/920 و S/2003/921).

٦٥ - وبالنظر إلى أن توقيع بروتوكولات بريتوريا قد أوجد زخماً جديداً للسلام في بروندي، فمن المتوقع أن يجري الإسراع بعملية التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وينتظر في الوقت نفسه أن يزداد عدد العائدين. كما أن التقدم المحرز في عملية السلام قد دفع بالوضع خطوة إلى الأمام، مما يسهل إمكانية أن ينظر مجلس الأمن في إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وسيلزم لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمسائل المتصلة بحفظ السلام وغيرها من الأولويات، من قبيل إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح

وإعادة الإدماج، أن يزداد عدد موظفي المكتب زيادة طفيفة عما وافق عليه مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٦٦ - ومن شأن إدماج المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونيزا) في المؤسسات المؤقتة أن يعزز الأمل في أن تشهد البلد بحلول نهاية الفترة الانتقالية قدرا معقولا من السلام والاستقرار يتيح اعتماد دستور جديد وعقد انتخابات عامة. وسيستلزم هذا من المكتب أداء مهام إضافية، كما سيستلزم توفير الموارد المطلوبة للاضطلاع بهذه المهام.

٦٧ - وحالما يتم التوصل إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار، سيصبح من الممكن إنشاء لجان عديدة بالإضافة إلى اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار التي يقتضي اتفاق أروشا إنشاءها، وستحتاج هذه اللجان أيضا إلى دعم من الأمم المتحدة كي يمكنها مباشرة مهامها على نحو سليم وفعال. وإلى أن يتحقق مزيد من التقدم في عملية السلام في بوروندي، سأوالي تزويد مجلس الأمن بالمشورة المتعلقة بالدور المقترح للأمم المتحدة في هذا الصدد وبالموارد المطلوبة.

ثامنا - ملاحظات

٦٨ - كانت سنة ٢٠٠٣، التي شهدت نقل السلطة على مستوى رئيس الدولة، ومفاوضات مكثفة لوقف إطلاق النار، باعثا لأمل جديد في قيام دولة بوروندية ديمقراطية وسلمية، تحول طبيعة التوجهات السياسية في البلد من سياسات تتميز بالاستبعاد القائم على الإثنية إلى سياسات تقوم على التنافس السلمي بين التحالفات السياسية، فالمؤسسات الانتقالية تقوم بعملها بصورة طيبة. وهناك تحالفات جديدة تنشأ، وشعب بوروندي يعمل على التواءم مع الوضع الجديد.

٦٩ - وأود أن أثنى على جهود مبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي، وجهود الميسر والبعثة الأفريقية في بوروندي، وعلى الإسهامات الهامة التي قدموها لدفع عملية السلام في بوروندي قدما خلال العام الماضي. فدورهم في إعادة السلام والاستقرار إلى بوروندي يظل حاسم الأهمية، وأود أن أؤكد لهم الدعم الكامل من جانب الأمم المتحدة. وأكرر ندائي هنا إلى حزب تحرير شعب الهوتو - جبهة التحرير الوطنية (روازا) أن يبدأ على الفور، ودون شروط، مفاوضات لوقف إطلاق النار مع الحكومة الانتقالية.

٧٠ - ورغم التطورات المشجعة في عملية السلام في بوروندي، فإن الحرمان الاجتماعي الاقتصادي الذي يظل سكان بوروندي يعانونه أمر يثير قلقا شديدا. فهناك خطر من إمكان فقدان المؤشرات الباعثة للأمل في السلام التي بدأت تظهر، ما لم تقترن بها تحسينات في ظروف معيشة السكان "كعائد للسلام". وإني أدعو مجتمع المانحين إلى تقديم كل مساعدة

لبوروندي، ولا سيما بتسريع دفع مبالغ التعهدات التي تم الالتزام بها في باريس وجنيف، والاستجابة بسخاء في منتدى الشركاء المقرر تنظيمه في بروكسل في أوائل ٢٠٠٤، وإي أشجع أيضا المانحين على تعزيز دعمهم لجهود المساعدة الإنسانية في بوروندي، وخصوصا بالاستجابة للنداء الموحد الذي صدر في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٧١ - وقد أتم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، عملية مواءمة جديدة، نتيجة للمهام والمسؤوليات الإضافية الناتجة عن التطورات الإيجابية في عملية السلام في بوروندي. فقد أنشئت اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار وأخذت تمارس عملها. ويواصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تقديم المساعدة والمشورة للبعثة الأفريقية في بوروندي. وكان للمكتب أيضا دوره في تيسير إيصال الأغذية إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (إنكورونزيرا) في أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وكذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وعقب الطلب الذي قدمه إلى مجلس الأمن في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ نائب رئيس جنوب أفريقيا، يعقوب زوما بأن تتولى الأمم المتحدة المسؤولية من البعثة الأفريقية في بوروندي، كلفت الأمانة بالبدء في تقييم الموقف بهدف تقديم توصيات في الوقت المناسب بشأن النهج الذي يتبع.

٧٢ - وفي الوقت نفسه، أعرب مجلس الأمن مرارا عن دعمه القوي للبعثة الأفريقية في بوروندي ودعا الجهات المانحة إلى دعمها ماليا. وأود أن أكرر ندائي إلى المانحين بتقديم مساهمات سخية إلى الاتحاد الأفريقي في هذا الشأن. كما أود أن أعرب عن تقديري للعمل الفذ الذي تضطلع به البعثة الأفريقية في بوروندي، رغم التحديات الهائلة التي تواجهها.

٧٣ - ومن المقرر أن تنتهي الفترة الانتقالية بعد عام، ولا تزال هناك تحديات كثيرة قائمة. وستفرض الشهور القادمة متطلبات إضافية على لجنة متابعة التنفيذ، التي يرأسها ممثلي الخاص، حيث ستكون بحاجة إلى تكثيف أنشطتها من أجل الوفاء بمسؤولياتها الرقابية عن تنفيذ اتفاق أروشا، بما في ذلك تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار والإصلاحات. وسيكون عليها أيضا أن تتعاون مع اللجنة الوطنية المعنية بإعادة تأهيل اللاجئين والمنكوبين لإعادة اللاجئين إلى الوطن. وسيقتضي الأمر الاضطلاع في هذه الفترة بالإعداد للانتخابات وتنظيمها على أن يسبقها اعتماد دستور لما بعد الفترة الانتقالية واعتماد قانون انتخابي.

٧٤ - وقد كلفت فريق الأمم المتحدة القطري بمواصلة التعاون بشكل وثيق مع ممثلي الخاص وتنسيق أنشطته معه في مساعدة الحكومة الانتقالية، في مجال اختصاص كل منهما. وأود، في الختام، أن أعبر عن تقديري لممثلي الخاص، برهانو دينكا، ولجميع العاملين بمكتب الأمم المتحدة في بوروندي والعاملين في فريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي لما بذلوه من جهود جديرة بالثناء في الظروف الشاقة للغاية السائدة في بوروندي.